الخبرة القضائية
في
القانون الاجتماعي بالمغرب

د. المصطفى المهداوي

دكتور في الحقوق

تقديم الدكتور عبد الكريم غالي

أستاذ بكلية الحقوق السويسي

جامعة محمد الخامس الرباط

الفهرس

مختصرات 3
تقديم 5
مقدمة 11
أولا: الإطار العام للموضوع 11
ثانيا: أهمية الموضوع 19
ثالثا: تحديد البحث والمنهجية 21
القسم الأول: نظام الخبرة القضائية وتطبيقاتها في المادة الاجتماعية 25
الفصل الأول: ظاهرة الخبرة القضائية بوجه عام 27
المبحث الأول: مفهوم الخبرة القضائية و أنواعها وتمييزها عن باقي الأنظمة 28
المطلب الأول: مفهوم الخبرة القضائية و أنواعها 28
الفقرة الأولى: مفهوم الخبرة القضائية 28
أولا: التعريف اللغوي 28
ثانيا: التعريف الاصطلاحي 30
ثالثا: التعريف القضائي 33
الفقرة الثانية: أنواع الخبرة القضائية 34
أولا: الخبرة 35
ثانيا: الخبرة الثنائية 35
ثالثا: الخبرة المضادة 36
رابعا: الخبرة الجديدة 38
خامسا: الخبرة القضائية التكميلية 39
سادسا: الخبرة القضائية الثانية 41
سابعا: الخبرة الجماعية 41
المطلب الثاني: تمييز الخبرة القضائية عن الأنظمة المشابهة 43
الفقرة الأولى: تمييز الخبرة القضائية عن الخبرة الودية، التحكيم والمعاينة 43
أولا: الخبرة القضائية والخبرة الودية 43
ثانيا: الخبرة القضائية والتحكيم 48
ثالثا: الخبرة القضائية والمعاينة 53
الفقرة الثانية: تمييز الخبرة القضائية عن شهادة الشهود، خبرة التسيير والترجمة 57
أولا: تمييز الخبرة القضائية عن شهادة الشهود 58

ثانيا: الخبرة القضائية وخبرة التسيير 61
ثالثا: الخبرة القضائية والترجمة 63
المبحث الثاني: الطبيعة القانونية للخبرة القضائية وخصائصها 67
المطلب الأول: المركز القانوني للخبرة القضائية وخصائصها 67
الفقرة الأولى: المركز القانوني للخبرة القضائية 67
أولا: الخبرة القضائية وسيلة من وسائل الإثبات 67
ثانيا: الخبرة القضائية وسيلة من وسائل التحقيق 71
ثالثا: مجال الخبرة القضائية 76
الفقرة الثانية: خصائص الخبرة القضائية 78
أولا: الصفة الفنية للخبرة القضائية 79
ثانيا: الصفة الاختيارية للخبرة القضائية 82
ثالثا: الصفة التبعية للخبرة القضائية 93
رابعا: الصفة القضائية للخبرة 98
المطلب الثاني: الخبرة القضائية في المادة الاجتماعية على ضوء قوانين الموضوع 103
الفقرة الأولى: الخبرة القضائية في نظام المخاطر المهنية 103
أولا: الخبرة القضائية في قضايا حوادث الشغل 103
1- الخبرة القضائية في ضوء قانون الالتزامات والعقود لسنة 1913 103
2- الخبرة القضائية في ضوء ظهير 25 يونيو 1927 104
3- الخبرة القضائية في ضوء ظهير 06 فبراير 1963 106
4- الخبرة القضائية في ضوء القانون رقم 12. 18 110
ثانيا: الخبرة القضائية في قانون الأمراض الناتجة عن الخدمة والصنعة 111
1- الخبرة القضائية في ظهير 31 ماي 1943 112
2- الخبرة القضائية على ضوء قرار وزير الشغل والشؤون الاجتماعية الصادر بتاريخ 20ماي1967 113
3- الخبرة القضائية على ضوء المرسوم الملكي رقم 68. 719 116
الفقرة الثانية: الخبرة القضائية في نظام الضمان الاجتماعي 117
أولا: الخبرة القضائية على ضوء المرسوم المتعلق بشأن التعويضات التي يدفعها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي 117
ثانيا: الخبرة القضائية على ضوء مدونة التغطية الصحية الأساسية 118
ثالثا: الخبرة القضائية على ضوء القانون المتعلق بالحماية الاجتماعية للأشخاص المعاقين 120
رابعا: الخبرة في قضايا الضمان الاجتماعي للعمال المغاربة بأوروبا 122
الفصل الثاني: الخبرة القضائية كدعامة للقضاء الاجتماعي 124

المبحث الأول: الأمر بإجراء الخبرة القضائية وتنفيذه 125
المطلب الأول: الأمر بإجراء الخبرة القضائية 125
الفقرة الأولى: الجهات المختصة بإصدار الأمر بإجراء الخبرة في المادة الاجتماعية 125
أولا: على مستوى المحاكم الابتدائية 125
1- القاضي المكلف بالقضية 126
2- القاضي المقرر 128
3- هيئة الحكم الجماعية 130
4- رئيس المحكمة الابتدائية 132
ثانيا: على مستوى محاكم الاستئناف 133
1- المستشار المقرر 134
2- هيئة الحكم الجماعية 135
3- الرئيس الأول بصفته قاضي الأمور المستعجلة 136
ثالثا: رئيس اللجنة الإقليمية للبحث والمصالحة 137
رابعا: رئيس اللجنة الوطنية للبحث والمصالحة 138
خامسا: محكمة النقض 139
1- هيئة الحكم الجماعية 139
2- المستشار المقرر 140
سادسا: الإنابة القضائية 140
الفقرة الثانية: مشتملات الأمر القاضي بإجراء الخبرة وتنفيذه 142
أولا: البيانات العامة 142
1- رموز السيادة 142
2- المحكمة مصدرة الأمر 143
3- تاريخ صدور الأمر 144
4- هوية الأطراف ووكلائهم 145
5- مستنتجات النيابة العامة 146
6- بيان حضور الأطراف وملخص مستنتجاتهم 147
7- الجواب على الدفوع الشكلية 147
8- التوقيع 149
ثانيا: البيانات الخاصة 150
1- التعريف بالخبير المعين 151
2- تحديد مهمة الخبير 152

3- تحديد المبلغ المسبق والجهة المكلفة بإيداعه 154
4- تحديد أجل إيداع التقرير 156
ثالثا: تنفيذ الأمر بإجراء الخبرة 160
1- تبليغ الأمر التمهيدي القاضي بإجراء الخبرة 160
2- إيداع المبلغ المسبق 165
3- الطعن في الأمر القاضي بإجراء الخبرة 169
المطلب الثاني: تنفيذ الأمر القضائي بإجراء خبرة 174
الفقرة الأولى: الاستدعاء لحضور إنجاز الخبرة 174
أولا: استدعاء الأطراف ووكلائهم 174
1- مبدأ الحضورية وحقوق الدفاع 174
2- ضرورة استدعاء الأطراف والوكلاء 176
ثانيا: الشروط المتطلبة في الاستدعاء و آثارها 180
1- طريقة الاستدعاء 180
2- الشروط الشكلية المتطلبة في الاستدعاء 184
3- تخلف الأطراف ووكلائهم عن الحضور 187
الفقرة الثانية: تمكين الخبير من المعلومات ومحاولة إجراء الصلح 190
أولا: تمكين الخبير القضائي من المعلومات 191
1- الاستماع للأطراف والأغيار 191
2- إجراء المعاينة 198
3- الاستعانة بشخص آخر 200
4- الاطلاع على الوثائق والمستندات 204
ثانيا: محاولة إجراء الصلح بين الأطراف 209
المبحث الثاني: ضمانات حياد الخبير القضائي 213
المطلب الأول: تجريح الخبير القضائي 213
الفقرة الأولى: أسباب تجريح الخبير القضائي 214
الفقرة الثانية: الإجراءات المسطرية لتجريح الخبير القضائي 218
أولا: الجهة المخول لها تقديم طلب التجريح 218
ثانيا: الخبير موضوع طلب التجريح 221
ثالثا: الجهة التي يقدم إليها طلب التجريح 222
رابعا: ميعاد التجريح 223
الفقرة الثالثة: البت في طلب التجريح 226

المطلب الثاني: استبدال الخبير القضائي 229
الفقرة الأولى: أسباب استبدال الخبير القضائي 229
الفقرة الثانية: مسطرة استبدال الخبير القضائي 232
الفقرة الثالثة: إعفاء الخبير القضائي 234
القسم الثاني: آثار الخبرة القضائية في المادة الاجتماعية ومسؤولية الخبير القضائي 236
الفصل الأول: آثار الخبرة القضائية في المادة الاجتماعية 238
المبحث الأول: تقرير الخبرة القضائية وحجيته في القضايا الاجتماعية 239
المطلب الأول: تقرير الخبرة القضائية و أتعاب الخبير القضائي 239
الفقرة الأولى: تقرير الخبرة القضائية 239
أولا: ماهية تقارير الخبرة القضائية 240
1- أنواع تقارير الخبرة القضائية 240
2- طبيعة التقارير الكتابية 242
3- حجية تقرير الخبرة من حيث الإثبات 250
ثانيا: إجراءات إيداع التقرير 253
1- التقرير وتعدد الخبراء 253
2- إيداع التقرير بكتابة الضبط 254
الفقرة الثانية: أتعاب الخبير القضائي 257
أولا: تقدير أتعاب الخبير 258
1- الجهة المختصة بتقدير أتعاب الخبير 258
2- مرحلة تقدير أتعاب الخبير القضائي 260
3- معايير تقدير أتعاب الخبير 262
ثانيا: آثار تقدير أتعاب الخبير القضائي 264
1- تبليغ أمر التقدير 264
2- تنفيذ أمر التقدير 267
3- التعرض على الأمر الصادر بتقدير أتعاب الخبير 268
4- تقادم أتعاب الخبير 272
المطلب الثاني: حجية تقرير الخبرة وسلطة المحكمة اتجاه رأي الخبير 273
الفقرة الأولى: سلطة المحكمة اتجاه تقرير الخبرة 274
أولا: إعادة المهمة للخبير 274
ثانيا: استدعاء الخبير للجلسة 278
الفقرة الثانية: سلطة المحكمة تجاه رأي الخبير 282

أولا: مبدأ القاضي خبير الخبراء 283
1- مفهوم مبدأ القاضي خبير الخبراء 283
2- نقد مبدأ القاضي خبير الخبراء 286
3- رأي الخبير يلزم القاضي استثناء 290
ثانيا: تطبيقات لمبدأ القاضي خبير الخبراء 300
1- تبني رأي الخبير والمصادقة عليه 300
2- استبعاد رأي الخبير 308
المبحث الثاني: بطلان تقرير الخبرة القضائية 311
المطلب الأول: القواعد العامة للبطلان الإجرائي 311
الفقرة الأولى: مفهوم البطلان الإجرائي ومذاهبه 311
أولا: مفهوم البطلان الإجرائي 312
1- تعريف البطلان الإجرائي 312
2- البطلان بين القانون المدني والقانون المسطري 313
ثانيا: مذاهب البطلان الإجرائي 314
1- مذهب البطلان التلقائي 314
2- مذهب البطلان القانوني 315
3- مذهب البطلان الجوهري 316
4- مذهب البطلان بدون ضرر 317
الفقرة الثانية: القواعد المسطرية للبطلان 319
أولا: الدفع بالبطلان 319
1- الجهة المخول لها قانونا التمسك بالبطلان 319
2- الدفع بالبطلان دفع شكلي 322
3- ميعاد إثارة الدفع بالبطلان 323
ثانيا: زوال البطلان 325
1- مسقطات الدفع بالبطلان 325
2- التنازل على البطلان 326
المطلب الثاني: حالات بطلان الخبرة القضائية 327
الفقرة الأولى: حالات البطلان الرئيسية للخبرة القضائية 327
أولا: بطلان الخبرة القضائية لعدم أداء اليمين القانونية 327
ثانيا: بطلان الخبرة القضائية لعدم تبليغ الحكم التمهيدي أو الأمر باستبدال الخبير 331
ثالثا: بطلان الخبرة لعدم الحضورية 334

رابعا: بطلان الخبرة القضائية لعدم الموضوعية 339
الفقرة الثانية: حالات البطلان الثانوية للخبرة القضائية 343
أولا: بطلان الخبرة القضائية لعدم الإشعار بإيداع تقرير الخبرة 343
ثانيا: بطلان الخبرة القضائية لعدم إنجاز الخبير للمهمة شخصيا 345
ثالثا: بطلان الخبرة القضائية لعدم إثبات الخبير لأقوال الأطراف في تقرير الخبرة 346
رابعا: بطلان الخبرة القضائية لعدم توقيع التقرير 348
الفصل الثاني: المركز القانوني للخبير القضائي ومسؤوليته 351
المبحث الأول: المركز القانوني للخبير القضائي 353
المطلب الأول: شروط التسجيل بجدول الخبراء القضائيين 354
الفقرة الأولى: شروط التسجيل بالنسبة للشخص الذاتي 355
أولا: شرط الجنسية المغربية 355
ثانيا: شرط السن 358
ثالثا: التمتع بالحقوق الوطنية 359
رابعا: التوفر على موطن 360
خامسا: عدم التوفر على السوابق القضائية أو التأديبية أو المالية 360
سادسا: التوفر على مقاييس التأهيل 364
سابعا: الإذن بمزاولة المهنة 367
ثامنا: أن يكون في وضعية سليمة إزاء الخدمة العسكرية 370
تاسعا: الترخيص بمزاولة المهنة 370
الفقرة الثانية: شروط التسجيل بالنسبة للشخص الاعتباري 371
المطلب الثاني: مسطرة التسجيل في جدول الخبراء القضائيين ومراجعته 373
الفقرة الأولى: مسطرة التسجيل في جدول الخبراء القضائيين 373
أولا: كيفية تقديم طلب الترشيح للتسجيل في جدول الخبراء القضائيين 373
ثانيا: الجهة التي يقدم إليها طلب الترشيح للتسجيل بجدول الخبراء القضائيين 375
ثالثا: البت في طلب التسجيل في جدول الخبراء القضائيين 378
الفقرة الثانية: مراجعة جدول الخبراء القضائيين 385
أولا: السحب من جدول الخبراء القضائيين 385
ثانيا: عدم تجديد التسجيل في جدول الخبراء القضائيين 386
ثالثا: التشطيب من جدول الخبراء القضائيين 387
المبحث الثاني: مسؤولية الخبير القضائي 388
المطلب الأول: المسؤولية التأديبية للخبير القضائي 389

الفقرة الأولى: الأحكام الموضوعية للمسؤولية التأديبية 390
أولا: مفهوم المخالفة التأديبية 390
1- تعريف المخالفة التأديبية 390
2- الطبيعة القانونية للمخالفة التأديبية 391
3- صور المخالفة التأديبية 395
ثانيا: العقوبة التأديبية 401
1- مفهوم العقوبة التأديبية 401
2- المبادئ التي تحكم العقوبة التأديبية 402
3- أنواع العقوبات التأديبية 407
الفقرة الثانية: الأحكام المسطرية للمسؤولية التأديبية 412
أولا: مسطرة تأديب الخبراء القضائيين 412
1- السلطة المكلفة بالتأديب 412
2- مسطرة متابعة الخبراء القضائيين 415
ثانيا: الرقابة القضائية على القرارات التأديبية 417
1- أهمية الرقابة القضائية 417
2- الطعن في القرارات التأديبية 418
المطلب الثاني: المسؤولية المدنية والجنائية للخبير القضائي 426
الفقرة الأولى: المسؤولية المدنية للخبير القضائي 426
أولا: مفهوم المسؤولية المدنية للخبير القضائي 427
1- المسؤولية المدنية للخبير القضائي بين الرفض والإقرار 427
2- طبيعة المسؤولية المدنية للخبير القضائي 433
ثانيا: أركان المسؤولية المدنية للخبير القضائي 438
1- الخطأ في المسؤولية المدنية للخبير القضائي 438
2- الضرر في المسؤولية المدنية للخبير القضائي 446
3- العلاقة السببية في المسؤولية المدنية للخبير القضائي 448
الفقرة الثانية: المسؤولية الجنائية للخبير القضائي 453
أولا: جريمة الرشوة 453
1- العناصر التكوينية لجريمة الرشوة 454
2- العقوبة في جريمة الرشوة 461
3- الاختصاص القضائي 464
ثانيا: جريمة شهادة الزور 468

1- العناصر التكوينية لجريمة شهادة الزور 468
2- عقوبة جريمة شهادة الزور 478
خاتمة 486
لائحة المراجع 498
الفهرس 517

هذا الكتاب

يعتبر موضوع "الخبرة القضائية في القانون الاجتماعي بالمغرب" من المواضيع ذات الأهمية نظريا و عمليا بالنسبة للأجراء والمشغلين وكافة المتدخلين في منظومة العدالة وكل مهتم بالمجال الحقوقي في المادة الاجتماعية . وتزداد أهمية الخبرة القضائية وتنوع مجالاتها مع التطور التكنولوجي الذي واكب اندلاع الثورة الصناعية والتي ساهمت في تطوير علاقات الشغل الذي كان ينجز في الغالب في ظروف صعبة ومرهقة لا تحترم شروط وسلامة الأجراء، ونقدر ما جلبت هذه التكنولوجيا معها من تقدم للبشرية فقد أدت بدورها إلى خلق متاعب للأجراء نتيجة احتكاكهم بمجموعة من المواد والآلات تسببت في حدوث أضرار وخيمة لهذه الفئة، تفاوتت خطورتها حسب طبيعة المواد والآلات المستعملة من قبلهم، أو طبيعة المكان الذي ينجزون به عملهم، التي قد تصل إلى حد القضاء على حياة العامل أو النقص من قدراته البدنية

ولهذا فإن حوادث الشغل والأمراض المهنية لشكل مجالا خصبا لاشتغال الخبراء، الشيء الذي أصبحت معه الخبرة إجراءا ضروريا في جل دعاوى التعويض، لأن نسبة العجز المؤقت أو الدائم لا يمكن أن يحددها إلا خبير. ولو أن هذا الأخير لا يملك سوى سلطة اقتراحها من حيث المبدأ، ما دام أن المحكمة هي التي تحدد هذه النسبة. كما أن قضايا نزاعات الشغل والضمان الاجتماعي، قد يصف القاضي أو يعاين هيكل الحقيقة، لكن لن يكون بمقدوره الدخول إلى مضمونها، ومعرفة ذلك المضمون، يستلزم معارف فنية لا يدركها إلا أهل الفن والاختصاص، لذا تتنوع مجالات الخبرة، حيث نجدها في مجال الطب في تحديد نسب العجز، ومجال الخبرة في المحاسبة لإثبات دخل الأجير في حالة اشتغاله بالقطعة، أو مجال الهندسة لكشف الأضرار التي تتسبب فيه الآلات، وفي مجال العمليات البنكية، أو في مجال التزوير المنصب على وثائق تم الاستدلال بها أثناء سريان الدعوى.

وسيشكل هذا الكتاب مرجعا من المراجع الأساسية وإضافة نوعية للخزانة القانونية نظرا لقلة المراجع الخاصة في هذا الموضوع . و لكونه موضوع متشعب يأطره مجموعة من القوانين منها ما يندرج ضمن القوانين الإجرائية، ومنها ما يندرج ضمن قوانين الموضوع . إضافة إلى احتوائه على عدد مهم من الأحكام والقرارات القضائية الصادرة عن مختلف درجات محاكم الموضوع أو محكمة النقض والتي ستغني معارف ومدارك المهنيين والباحثين على حد سواء.

IMPRIMERIE JOUSSOUR
40، شارع رمضان القاضي، وجدة
الهاتف/الفاكس: 05 36 70 31 65
imp_eljoussour@yahoo.fr

الثمن 150 درهما